

التشريعي: اعتداءات الاحتلال على الأقصى مخالفة صريحة للقوانين الدولية



التفاصيل << 4-5

خلال ندوة نظمها كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية

نواب: الانتخابات المتزامنة استحقاق وطني لا يمكن تجاوزه والتوافق شرط النجاح

أكد عدد من نواب المجلس التشريعي، أن الانتخابات العامة هي استحقاق وطني لا يمكن تجاوزه أو الالتفاف عليه، مشددين على أن التوافق الوطني هو الشرط الأساس لنجاحها واتمام إجراءاتها بشكل متزامن "رئاسية وتشريعية ومجلس وطني". جاء ذلك خلال ندوة خاصة نظمها كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بعنوان: "الانتخابات العامة من المنظور السياسي والقانوني والوطني"، بحضور كوكبة من النواب وقادة الفصائل ولفيف من النخب الوطنية، "البرلمان" تابعت الندوة وأعدت التقرير التالي:

استحقاق وطني

بدوره شدد النائب الأول لرئيس التشريعي أحمد بحر، أن الانتخابات العامة هي استحقاق وطني لا يمكن تجاوزه أو الالتفاف عليه، مؤكداً على الموافقة على إجراءاتها وفق القانون وما يخدم الشعب الفلسطيني ويعزز تمسكه بحقوقه. وتساءل عن الضمانات الوطنية لاحترام نتائج الانتخابات وعدم تكرار ما حدث عقب انتخابات عام 2006، مطالباً بالعمل على بلورة ميثاق شرف وطني يتضمن أسس ومحددات إجراء الانتخابات واحترام نتائجها.

ودعا بحر، لعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير لتحقيق الشراكة الوطنية، مطالباً بقيادة السلطة لارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية والعمل على توسيع القواسم المشتركة ونقاط الالتقاء.

انتخابات شاملة متزامنة

ومن جانبه أكد النائب محمود الزهار، على ضرورة الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني متزامنة، مشدداً على رفضه القبول باجتزاء هذه الانتخابات. وشدد على ضرورة عقد الانتخابات في كافة المناطق الفلسطينية دون استثناء أي فصيل فلسطيني، مضيفاً: "الهدف من الانتخابات هو التمثيل الحقيقي للشعب وليس إخراج المقاومة من المشهد السياسي".

رئاسية قبل التشريعية

من جهته قال النائب عن كتلة فتح البرلمانية "التيار الإصلاحي" يحيى شامية: "نحن بحاجة لانتخابات رئاسية قبل التشريعية لأن من يعطل الانتخابات منذ 13 عام هو الرئيس عباس، لافتاً

أن حل التشريعي قرار باطل.

وأوضح شامية، أن تعطيل الانتخابات هو إبقاء الحالة المرضية التي يرغب فيها الاحتلال الصهيوني، مضيفاً: نحن بحاجة لانتخابات تتعاطى مع هموم الشباب الفلسطيني وتلبي احتياجاته.

قرار حزبي عنصر

من جانبه أكد النائب محمد فرج الغول، أن الدعوة للانتخابات مجتزئة قرار حزبي وعنصري ودون توافق وطني وهو منعدم قانونياً وفق القانون الفلسطيني الأساسي.

وأوضح أنه لا بد من الرجوع إلى قانون الانتخابات الفلسطينية رقم (9) لسنة 2005م والذي جرت بموجبه انتخابات 2006 في أراضي السلطة والذي حسم الجدل وأوضح في المادة (2/1) منه التي

تنص على: يتم انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي في آن واحد في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق الاقتراع السري.

حكومة انتقالية

من جهته دعا أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية للإشراف على الانتخابات بتوافق فصائلي، موضحاً أن تطبيق اتفاقيات الفصائل ستكون مخرج مقبول.

أما النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، فقد أشار أن الجدية مفقودة من قبل السيد محمود عباس الذي لم يصدر مرسوم رئاسي يدعو فيه للانتخابات، مطالباً الكل الوطني عدم وضع عوائق أمام الانتخابات لأننا نحتاج قيادة تقودنا لمقاومة الاحتلال.

ندد باقتحام مئات المستوطنين للأقصى د. بحر: الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة لن يسمحوا المساس بالمسجد الأقصى

اللقاء على ضرورة أن تأخذ العدالة مجراها فيما يتعلق بالحادث، مع ضرورة المحافظة على السلم المجتمعي وحفظ الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، داعين لتغليب روح العقل والمنطق والحكمة على منطق القوة وأخذ القانون باليد.

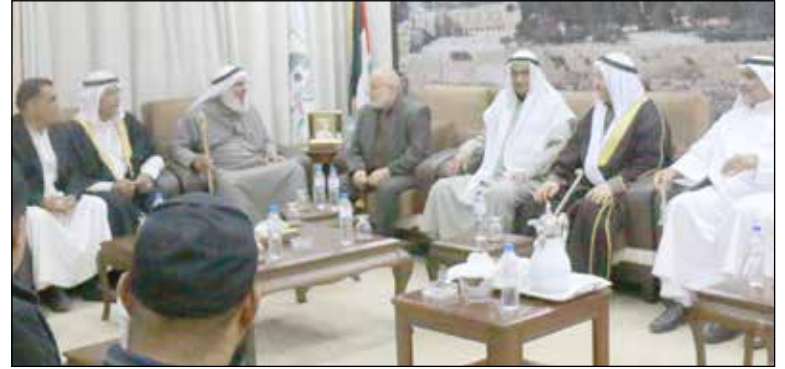
وأشاد بحر، بدور وجهاء ومخاتير قبيلة القباطية الذين حافظوا على النظام وضبط النفس، وطمئن الجميع بأن العدالة ستأخذ مجراها، لافتاً إلى أن المجلس التشريعي سيتواصل مع جهات الاختصاص بهدف تسريع الإجراءات المطلوبة وصولاً لتحقيق العدالة واحقاق الحق، منوهاً إلى أنه لا يوجد أحد فوق القانون ومبدأ سيادة القانون يحظى بدعم وتأييد كل الجهات السيادية في قطاع غزة.

استقبل الدكتور أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مؤخراً بمكتبه في مدينة غزة وفداً من وجهاء ومخاتير قبيلة القباطية من محافظات قطاع غزة، بحضور النائبان: مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول.

واستمع نواب ورئاسة التشريعي لشرح من الوجهاء حول الأحداث المؤسفة التي وقعت في محافظة خان يونس مؤخراً وراح ضحيتها أحد أبناء القبيلة، منوهين إلى أنهم احترمو القانون من اللحظة الأولى ولم يعمدوا لسياسة التخريب أو الاعتداء على المؤسسات العامة أو الممتلكات الخاصة كنوع من الاحتجاج.

من ناحيتهما أكد النائبان أبو راس، والغول، أثناء

التشريعي يستقبل وجهاء قبيلة القباطية ويؤكد على أخذ العدالة مجراها



فيما يتعلق بالحادث، مع ضرورة المحافظة على السلم المجتمعي وحفظ الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، داعين لتغليب روح العقل والمنطق والحكمة على منطق القوة وأخذ القانون باليد.

وأشاد بحر، بدور وجهاء ومخاتير قبيلة القباطية الذين حافظوا على النظام وضبط النفس، وطمئن الجميع بأن العدالة ستأخذ مجراها، لافتاً إلى أن المجلس التشريعي سيتواصل مع جهات الاختصاص بهدف تسريع الإجراءات المطلوبة وصولاً لتحقيق العدالة واحقاق الحق، منوهاً إلى أنه لا يوجد أحد فوق القانون ومبدأ سيادة القانون يحظى بدعم وتأييد كل الجهات السيادية في قطاع غزة.

استقبل الدكتور أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مؤخراً بمكتبه في مدينة غزة وفداً من وجهاء ومخاتير قبيلة القباطية من محافظات قطاع غزة، بحضور النائبان: مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول.

واستمع نواب ورئاسة التشريعي لشرح من الوجهاء حول الأحداث المؤسفة التي وقعت في محافظة خان يونس مؤخراً وراح ضحيتها أحد أبناء القبيلة، منوهين إلى أنهم احترمو القانون من اللحظة الأولى ولم يعمدوا لسياسة التخريب أو الاعتداء على المؤسسات العامة أو الممتلكات الخاصة كنوع من الاحتجاج.

من ناحيتهما أكد النائبان أبو راس، والغول، أثناء اللقاء على ضرورة أن تأخذ العدالة مجراها

التشريعي يشكل لجنة لتعديل قانون التحكيم



الرقابة القضائية اللاحقة على أحكام المحكمين، ومحاولة تقصير أمد التقاضي، وتبسيط الإجراءات الخاصة بالطعن بأحكام المحكمين أمام الجهات القضائية المختصة.

كما تناول النقاش تعديل بعض الأحكام القانونية المتعلقة بتشكيل هيئة التحكيم وتنظيم عمل مراكز التحكيم بالإضافة إلى تنظيم عمل المحكمين المعتمدين.

والجدير ذكره أن موضوع التحكيم شهد تطورات عديدة على مستوى العالم وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية الدولية، الأمر الذي أوجب ادخال بعض التعديلات على قانون التحكيم المذكور، حيث سيتم أخذ هذه التطورات بعين الاعتبار.

شكل المجلس التشريعي لجنة مختصة لدراسة تعديل قانون التحكيم الفلسطيني، وذلك في إطار توجه المجلس لتعديل بعض التشريعات التي من شأنها تحسين أطر العدالة في فلسطين وإتاحة الفرصة أمام المواطنين للحصول على حقوقهم بأسرع وقت ممكن.

وتتضمن اللجنة في عضويتها عدد من القضاة والمحامين وأعضاء النيابة العامة وأكاديميين قانونيين وشريعيين ورجال الإصلاح وديوان الفتوى والتشريع.

وناقشت اللجنة في اجتماعها الأول المنعقد مؤخراً الأسباب الموجبة لتعديل قانون التحكيم الفلسطيني رقم "3" لسنة 2000م، ومنها: أسلوب

نائبان يتفقدان مركزي شرطة التفاح والشجاعية



لخدمة المواطن وحفظ أمنه والعمل الدائم وفق مبدأ العدالة ومعايير الشفافية والنزاهة.

وتناول اللقاء العديد من الأفكار والمقترحات التي تساعد في حل شكاوى المواطنين الواردة لمكاتب النواب، ومنها قضية الذمم المالية والشكاوى القانونية وكيفية تنفيذها بما يضمن حقوق المواطنين من ناحية وعدم التهاون في تطبيق القانون من ناحية أخرى.

ومن جانبها شكر مدراء المركزين النائبان على زيارتهما مرحبين بالتواصل والتعاون المستمر خدمة لأبناء شعبنا الفلسطيني، ومؤكدين على التعامل مع جميع المواطنين بالروح القانونية وبما يحقق النظام والقانون ويضمن للمواطنين حقوقهم، ومشدين على ضرورة تكامل الأدوار بين الأجهزة الأمنية بما يحقق خدمة أفضل للمواطنين ويحفظ أمنهم وممتلكاتهم.

تفقد النائبان مروان أبو راس وأحمد أبو حلبية، مركز شرطة التفاح والدرج، ومركز شرطة الشجاعية، واستمع النائبان لشرح حول إنجازات المركزين وناقشا مع المسؤولين بالمركزين سبل خدمة المواطنين، واطمئنا على سلامة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة المركزين.

وكان باستقبالهم مدير مركز شرطة التفاح والدرج المقدم محمد الزرقة، في حين استقبلهم في مركز شرطة الشجاعية مدير المركز الرائد حقوقي جمال أبو كميل، بحضور عدد من الضباط وصف الضباط ومدراء الأقسام.

بدورهما ثمن النائبان دور مراكز الشرطة المتميز في ضبطها للحالة الأمنية وإنفاذها للقانون وضبط حالة الأسواق وترتيبها والعمل على حل شكاوى المواطنين واستردادهم لحقوقهم، شاكرين لطاقم العاملين بالمركزين جهودهم الرامية

نجاحها يعني إنهاء الانقسام

الخطري: الإعداد الجيد والتوافق صمام أمان نجاح الانتخابات

وأشار إلى صورة الوضع الفلسطيني الصعب جداً في القدس التي تتعرض للتهويد المستمر والحفريات والاقترحات والاعتداءات، والضفة الغربية المقسمة بفعل الحواجز وجدار الفصل العنصري وغول الاستيطان وسرقة الأرض، وغزة التي تعاني الحصار والإغلاق منذ 13 عاماً.

ودعا الخطري، إلى استلهام التجربة التونسية ونجاحها، وتشكيل قوة دفع حقيقية نحو العمل لإنجاح الانتخابات الفلسطينية "إفراز مؤسسة موحدة برئاسة مجلس تشريعي ومن ثم حكومة يمارسوا دورهم المناط بهم في خدمة شعبهم والعمل على خلاصه من الحصار والاحتلال والعدوان المستمر".

قال النائب جمال الخطري: "إن الإعداد الجيد للانتخابات العامة الفلسطينية، والتوافق على كل مراحل إجرائها، ووضع الآليات التي تضمن نزاهتها، هو صمام أمان نجاحها".

ورأى الخطري، في تصريح صحفي، أن نجاح الانتخابات العامة يعني فعلياً إنهاء الانقسام، وفتح صفحة جديدة من الشراكة؛ لاستثمار كل الطاقات وتسخيرها لصالح شعبنا.

ولفت إلى أن الفلسطينيين يتوقون للذهاب إلى صناديق الاقتراع، وممارسة حقهم الدستوري في اختيار الرئيس والمجلس التشريعي؛ "لطي انقسام خطير حال دون إجراء هذه الانتخابات، وأضعف الواقع الفلسطيني".



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

في ذكرى "وفاء الأحرار" تحرر الثوار رغم أنف الاحتلال

في الذكرى السنوية الثامنة لصفقة "وفاء الأحرار" التي شكلت إنجازا تاريخيا وانتصارا كبيرا لشعبنا الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وهزيمة مدوية للاحتلال الصهيوني ومشروعه العنصري على أرضنا الفلسطينية، نستذكر أبرز القيم والدروس التي كرستها الصفقة في تاريخ شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، ونحاول استشراف آفاق ومستقبل الواقع الراهن في ظل العجرفة الصهيونية والإرهاب الصهيوني المتزايد بحق الأسرى الأبطال في سجون ومعتقلات الاحتلال الغاشم.

إن القيمة الأهم والدرس الأكبر الذي زرعه الصفقة في وعي الأمة والعالم أن الإرادة الحرة المتمسكة بالحقوق والثوابت، والمعصمة بحبل ربها وشعبها وقضيتها، قادرة على ليّ ذراع الاحتلال وإجباره على التنازل والرضوخ وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

لقد جسدت صفقة تبادل الأسرى "وفاء الأحرار" حالة فريدة وعميقا للصفقة الناجزة ذات المعايير الجادة والمواصفات النظيفية التي استطاعت قهر الاحتلال في نهاية المطاف، ودحر كبريائه المصطنع رغم كل أشكال الضغط والتخويف والإرهاب التي استخدمها ضد غزة ومقاومتها وأهلها الصامدين.

لقد قدمت الصفقة نموذجا وطنيا رفيعا في شموليتها الفصائلية التي أدرجت ضمن قوائمها أسرى ينتمون إلى كل فصائل العمل الوطني والإسلامي، فضلا عن تنوعها الجغرافي الذي اشتمل على إدراج أسرى يتبعون لمختلف المناطق الجغرافية في غزة والضفة والقدس والـ 48 والخارج، ما منح الصفقة زخما هائلا وقيمة استراتيجية بلا حدود.

ولا يخفى أن الشهيد القائد أحمد الجعبري "أبو محمد" كان مهندس الصفقة، والدينامو المحرك لها في كافة مراحلها وتطوراتها، حيث لعب دورا تفاوضيا بالغ الأهمية تأسس على أرضية من الوعي والحكمة والإصرار الذي تكلم بتحريض الأسرى وإخراجهم من السجون رغم أنف الاحتلال.

إننا اليوم نستلهم النصر المؤزر الذي حققته المقاومة في "وفاء الأحرار"، وكلنا يقين أن الصفقة لن تكون الأخيرة في قاموس المقاومة الفلسطينية، وأن ليل الأسرى في سجون وبساتيل الاحتلال لن يطول بإذن الله مهما كان الثمن ومهما عظمت التضحيات.

ومن هنا فإن الأمل يحدونا في إنجاز صفقة تبادل جديدة تحت اسم "وفاء الأحرار 2"، تشرق فيها شمس الحرية لقاغلة جديدة من الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال رغما عن أنف وجبروت الاحتلال الغاشم.

إن صفقة "وفاء الأحرار" تشكل المحطة التاريخية الأكثر قيمة وأهمية في حياة شعبنا وقضيته الوطنية خلال المرحلة الماضية، والعمل الوطني الأكثر إشراقا في ظل الكدر والملوثات التي يصر عليها بعض أبناء جلدتنا في الضفة الغربية في إطار تعاونهم الأمني مع الاحتلال وحرهم المفتوحة على المقاومة والحريات العامة والخاصة هناك، والتي كان آخرها حجب عشرات المواقع الإعلامية والإلكترونية التي تصدح بالحقيقة وتحرض على التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية وتفرض جرائم الاحتلال.

إن المقاومة لا تفعل المستحيل عندما تأخذ على عاتقها الانتصار للأسرى والإعداد لصفقة تبادل جديدة، فقد عادت صفقة "وفاء الأحرار" الطريق نحو صفقات قادمة برسم العزة والانتصار، ولن يكون مفاجئا أو خارج سياق التوقعات أي نبأ جديد خلال المرحلة القادمة يحمل البشري القادمة لآلاف الأسرى الأبطال القابعين وراء القضبان، فالجنود الصهاينة الأسرى لا زالوا بقبضة رجال المقاومة الأبطال، ولا زالت قيادة المقاومة على يقظة تامة وجهوزية عالية لكل البدائل والاحتمالات وعلى عمل دؤوب وجهد حثيث لا يتوقف ليلا ونهارا بما يشكل ترجمة حقيقية لعهد المقاومة على الانتصار للأسرى وتخليصهم من دنس ورجس الاحتلال عن قريب بإذن الله.

فصبرا صبيرا يا أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال فإن الفرج قريب، وصبرا صبيرا يا أهالي الأسرى فإن موعدنا مع الفجر آت لا محالة بإذن الله، وصبرا صبيرا يا أبناء شعبنا فإن ليل الأسر الحالك إلى زوال بإذن الله.

خلال مؤتمر صحفي

أبو حلبية: المسجد الأقصى يتعرض لأكبر حملة تهويد وتقسيم



قال رئيس لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي، النائب أحمد أبو حلبية: "إن المسجد الأقصى يتعرض لأكبر وأبشع حملة تقسيم وتهويد، ومحالة لتغيير الوضع التاريخي، من خلال تسهيل اقتحام المستوطنين لباحات المسجد وتدنيسه، ومنع حراس الأقصى من الاقتراب من المستوطنين داخل ساحات المسجد".

جاءت تصريحات النائب أبو حلبية، خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس التشريعي، وحذر فيه من دعوات قادة الصهاينة وجماعات ما يسمى "أمناء الهيكل" للاقتحامات الجماعية للمسجد الأقصى، ومحاوله تهديد الطريق لهدمه وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه.

لا يتجزأ

وأشار إلى أن المسجد الأقصى هو كل لا يتجزأ، وإن مصلى باب الرحمة هو جزء من المسجد، محذرا من محاولات الاحتلال الرامية لعدم الاعتراف بمصلى باب الرحمة كمصلى ومكان مقدس وذلك من اقتحامه بالأحذية وتفريغه من أثاثه.

طالبوا بزيادة الكوادر الطبية

لجنة التربية تناقش أوضاع مستشفى كمال عدوان



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيبة من المسؤولين بمستشفى كمال عدوان الطبي الواقع بمحافظة شمال قطاع غزة، وناقشت معهم مستجدات أوضاع المشفى، وضم الوفد مدير المستشفى د. أحمد الكحلوت، ونائبه د. حامد الشرافي، ومدير التمريض عيد عبد القادر صباح، في حين ضم وفد لجنة التربية كلا من النواب: خميس النجار، يوسف الشرافي، سالم سلامة، ومحمد شهاب.

بدوره أوضح مدير المستشفى، أن طاقم العاملين بالمشفى يقومون بالواجبات الموكلة إليهم على أكمل وجه، مستعرضا إحصائيات وتقارير ومعلومات عن الخدمات الطبية المتنوعة التي يقدمها المستشفى للمواطنين في منطقة شمال قطاع غزة بما فيها أعداد المواطنين الذي

تلقوا خدمات طبية مختلفة عبر الأقسام والمختبرات. هذا وأشار الكحلوت، إلى التحديات التي تواجه المستشفى، وخاصة نقص الكوادر الطبية وزيادة الأعباء الوظيفية لدى الكادر الطبي الموجود والمرمضين والاعتماد على الموظفين من البطالة والمتطوعين في ظل استمرار الاعتداءات الوحشية من قبل الاحتلال على هذه المنطقة من جهة، وازدياد الكثافة السكانية من جهة أخرى.

من جانبهم شكر مقرر وأعضاء اللجنة إدارة المستشفى والكوادر الطبية على جهودهم المبذولة من أجل تقديم الخدمة الطبية للمواطنين الفلسطينيين في شمع القطاع، وأكدوا على ضرورة تعزيز المستشفى بالكوادر والمستلزمات الطبية اللازمة ليتمكن من الاستمرار بتقديم الخدمات للمرضى والمواطنين.

خلال جلسة عقدها التشريعي بحضور إسم

نواب: التطبيع خيانة للدماء والمقدسات وقاد

هنية:

القدس تتعرض
للمتكررة لأقصى



ندعو لأوسع حراك سياسي ودبلوماسي فاعل
لإدانة الهجمة الصهيونية بحق الأقصى

بحر:



شدد نواب المجلس التشريعي على ضرورة اطلاق يد المقاومة بالضفة الغربية للرد على اقتحامات الاحتلال المتكررة للمسجد الأقصى، داعين السلطة لوقف كل أشكال التنسيق مع الاحتلال، ومنددين بهرولة بعض الحكام والأنظمة العربية والإسلامية للتطبيع مع الاحتلال. جاءت تصريحات النواب خلال جلسة خاصة عقدها التشريعي بمقره أمس بحضور رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، ومشاركة نواب من كتلتي فتح وحماس، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:

ستكون مقدمة للعمل على تحرير المسجد الأقصى المبارك.

رابعاً: ندعو فصائلنا الفلسطينية لتفعيل دورهم في المقاومة الفعلية المسلحة للاحتلال الصهيوني في القدس، وعدم الاكتفاء بإصدار البيانات والاستنكارات ومزيد الكلام؛ لأن الاحتلال الصهيوني لا يعرف إلا لغة القوة.

خامساً: نطالب السلطة الفلسطينية بوقف كل أشكال التنسيق والتعاون الأمني مع المحتل الصهيوني الغاصب، كذلك بوقف ملاحقة قوى المقاومة في الضفة المحتلة، ليقارعوا العدو في كل مكان وكافة السبل.

سادساً: ندعو الجماهير الإسلامية للخروج بحشودات ومسيرات وتظاهرات واعتصامات قوية داعمة للقدس وأهلها، وللمسجد الأقصى المبارك والمرابطين والمرابطات فيه؛ لتوصيل رسالة قوية للصهاينة بأن القدس في قلب العالم العربي والإسلامي وأنهم لن يفرطوا به مهما كلفهم ذلك.

سابعاً: ندعو البرلمانات العربية والإسلامية أن يكون لها حضور قوي في توجيه حكوماتها بوقف الهرولة للتطبيع مع العدو الصهيوني بكل أشكاله ونصرة القدس وأهلها بكل السبل المتاحة، ولا أقل من إنشاء وتفعيل الصناديق الخاصة لدعم القدس وأهلها بشكل مستمر.

ثامناً: نطالب الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة، ومنظمات حقوق الإنسان، ورابطة برلمانيون لأجل القدس، والبرلمان العربي،

أيام ما تسمى بـ "الأعياد اليهودية" حيث وصل عدد المقتحمين اليومي إلى ما يقارب الـ 5000 مغتصب ومغتصبة مع السياح لفرض سياسة الأمر الواقع وتغيير الوضع التاريخي القائم في القدس والأقصى.

التوصيات

أولاً: إن المسجد الأقصى المبارك هو كل لا يتجزأ، وإن مصلى باب الرحمة هو جزء من المسجد الأقصى المبارك، وإن محاولات الاحتلال الصهيوني للالتفاف على منجز الجماهير المقدسية التي فتحت مصلى باب الرحمة رغم أنف الاحتلال باقتحام المصلى بالأحذية وتفريغ من أثاثه للتأكيد على عدم الاعتراف به كمصلى، لن يؤثر في عزيمة المقدسيين وسيواصلون رباطهم في المصلى ليقطعوا الطريق على الصهاينة في مخططاتهم بالتقسيم المكاني للمسجد الأقصى المبارك.

ثانياً: إن الاقتحامات والتدنيس الصهيوني المتواصل بحق المسجد الأقصى لن يفت في عضد المقدسيين والفلسطينيين، وسيواصلون رباطهم في الأقصى وعلى أبوابه ليمنعوا المحتلين المغتصبين من الاستفراد بالأقصى، حتى يمن الله علينا جميعاً بتحريره.

ثالثاً: ندعو العلماء والدعاة وقادة الفكر في البلاد الإسلامية والعربية لأخذ دورهم الريادي في توجيه الشعوب وتوعيتهم وتثقيفهم بحق المسلمين في القدس، وبيان الخطوات التي

بكل الأساليب المكنة والوسائل المتاحة. وطالب الفصائل الفلسطينية المقاومة والغرفة المشتركة بحماية المسجد الأقصى والذب عن حياضه والانتصار لأعراض أخواتنا المرابطات التي تنتهك أمام سمع وبصر العالم.

تقرير لجنة القدس والأقصى: حول الاقتحامات الصهيونية المتواصلة للمسجد الأقصى

من ناحيته تلا رئيس لجنة القدس والأقصى النائب أحمد أبو حلبية، تقرير لجنته مستعرضاً سلسلة الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى من تدنيس واقتحامات وتصريحات قادة الاحتلال التي شجعت الصهاينة على مزيد من الاعتداءات واقتحامات للمسجد الأقصى. وحذر أبو حلبية، في تقريره من نية الاحتلال فرض التقسيم المكاني مع الزماني للمسجد الأقصى، وتغيير الوضع التاريخي والديني والحضاري فيه وحاضنته مدينة القدس، معتبراً ذلك تحدياً سافراً للإجماع المقدسي والفلسطيني والعربي والإسلامي على رفض هذا الأمر.

وندد التقرير بدعوات قادة الاحتلال لهدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، مهاجماً إقامة الطقوس التوراتية الصهيونية بشكل جماعي ومنفرد وبصورة علنية في باحات وساحات المسجد الأقصى. وأشار أبو حلبية، إلى أن الاقتحامات بلغت ذروتها

تمهيداً لهدمه

بدوره استهل د. أحمد بحر، الجلسة بالتنديد بتصاعد الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى وبإحاطته، منوهاً أنها تتم بدعم وغطاء كاملين من حكومة الاحتلال للمجموعات الصهيونية المتطرفة الساعية لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً كمرحلة أولى تمهيداً لهدمه وإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه في مرحلة لاحقة.

وأشار بحر، إلى أن تصريحات قادة الاحتلال شجعت المتطرفين الصهاينة على واستباحة الأقصى بالمسيرات الصاخبة للمستوطنين الأمر الذي يشكل حالة استفزازية لمشاعر المسلمين.

وطالب الأمة العربية والإسلامية، دولاً وشعوباً، أن تقوم بإجهاها تجاه الأقصى، والمبادرة إلى نصرته ودعم المرابطين فيه، مادياً وسياسياً وإعلامياً وثقافياً.

كما دعا لإطلاق حراك سياسي ودبلوماسي فاعل لإدانة الهجمة الصهيونية الشرسة والتصدي للمخطط الصهيوني الذي يستهدف المسجد الأقصى في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

النفير العام

ودعا بحر، أبناء شعبنا للنفير العام في غزة والضفة والقدس وأهلنا في فلسطين المحتلة عام 48 إلى شد الرحال إلى المسجد الأقصى والمرابطة على الدوام والعمل على حمايته

إسماعيل هنية ونواب من كتلتنا فتح وحماس

دولة الاحتلال مكانهم محكمة الجنائيات الدولية

أبو حلبية:

على السلطة وقف كل أشكال التنسيق مع الاحتلال وإطلاق يد المقاومة

س لتهديدات استراتيجية والاقترحات
س تهدف لتقسيمه وتهميش دور حراسه

والأقصى. وقال: "تقوم سلطة أوسلو بإلهاء شعبنا بقضية الانتخابات ولا يعلم ما هيته وأهدافها، وحيث أن عباس يعلم أن العدو لن يسمح بإجراء الانتخابات في القدس، وهو يتجاهل ما يحدث في الأقصى". وأضاف: "إن أفضل رد على الاحتلال هو العمليات الفدائية، وعلى رجال المقاومة أخذ دورهم في الدفاع عن القدس والأقصى دون إذن من السلطة".

عاطف عدوان



وأشار النائب عاطف عدوان، إلى أن الصهاينة لديهم اعتقاد مفاده أن الأقصى مقام على "جبل الهيكل" وهي قضية كاذبة لا أصل لها في التاريخ، داعياً مفكري الأمة لإظهار حقيقة بطلان هذا الزعم المفترى.

وندد عدوان، بتقصير بعض الأنظمة والشعوب والقادة العرب، في تنبؤ آلام وآمال الشعب الفلسطيني في القدس وفلسطين، منوهاً أن الاحتلال استغل هذا الأمر وكثف من سياساته واجراءاته في الأقصى.

يونس الأسطل



أما النائب يونس الأسطل فقد قال: "أرى أن العدو الصهيوني في أرضنا وتكرار اقتحام الأقصى سيصيب الزيت على النار وأن المقاومة لن تسمح باستمرار هذا الواقع".

وأشار إلى أن العدو يعيش حالة من الاربك السياسي بسبب غزة، داعياً الشعوب العربية لتحمل هم تحرير فلسطين والأقصى، مشيداً بالثورات العربية التي أطاحت بطواغيت طال أمدها السياسي وطال حكمها.

ودعا لاستبدال توصية التقرير بمطالبة السلطة والأمم المتحدة بالتدخل لجل الأقصى، بتوصية مفادها التوجه إلى الله لاستنقاذ الأمة من الضعف والهوان.

المسلمين كافة، محذراً من استمرار المتطرفين الصهاينة بأفعالهم القبيحة واقتحاماتهم المتكررة للمسجد الأقصى المبارك. داعياً الشعوب العربية والإسلامية للاستعداد للدفاع عن القدس، مشدداً أنه لا معنى للوطن العربي والإسلامية دون القدس، ولا معنى للقدس دون المسجد الأقصى المبارك.

النائب محمد فرج الغول



من ناحيته شدد النائب محمد فرج الغول، على أن إصرار الاحتلال على ارتكاب جرائمه في الأقصى من اقتحامات وحفريات ومحاولات طمس معالم الأقصى التاريخية، كلها تأتي في ظل محاولته فرض التقسيم في القدس مكانياً وزمانياً.

وأكد أن الاحتلال يتصرف كأنه فوق الجميع لا أحد يحاسبه وكأنه فوق القانون وذلك بفضل الدعم الأمريكي الذي شجع الاحتلال على ممارسة إرهاب الدولة المنظم.

يوسف الشرافي



من طرفه دعا النائب يوسف الشرافي، شباب فلسطين في كل مكان أن يأخذوا دورهم للدفاع عن الأقصى والقدس. وأقترح إضافة توصية للتقرير مفادها تفعيل دور الاعلام الحر لفضح جرائم الاحتلال أمام العالم، مندداً بحظر السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لأكثر من 60 موقع إعلامي، داعياً لتراجع عن هذا القرار.

سالم سلامة



أما النائب سالم سلامة، فقد أشار في مداخلة إلى أن الاحتلال يستغل انشغال العالم العربي والإسلامي في الصراعات الداخلية ويعمل لفرض التقسيم في القدس

دورهم حيث كان الحراس دائماً يمنعون الاقتحامات".

أما المتغير الثالث من وجهة نظر هنية، فهو تفرغ القدس من أهلها عبر ترحيلهم وسحب هوياتهم ومنعهم من الصلاة في باب الرحمة، معتبراً تلك الإجراءات بمثابة مخالفة واضحة للاتفاقيات والتعهدات مع الأردن ومصر.

ودعا هنية، للتحرك على عدة مسارات منها: الصعيد الفلسطيني، مؤكداً أن شعبنا هو رأس الحربة في الدفاع عن القدس، موجهاً نداءً عاجلاً لأهلنا الضفة الغربية بالوقوف إلى جانب القدس المحتلة أن يلبوا نداء أهل القدس لحماية القدس والمسجد الأقصى.

وعلى الصعيد الدولي، فقد أهاب هنية بالأمة الإسلامية وأحرار العالم لنصرة القدس، موضحاً أنه سيشارك بمؤتمر دولي يعقد في إسطنبول قريباً إذا أتيحت له فرصة السفر، وإلا سيكون له كلمة مصورة، داعياً القائمين على المؤتمر لسياسة أكثر وضوحاً وتقدماً في الدفاع عن القدس.

أما المسار الأخير الذي تناوله هنية في حديثه هو انتقال الأمة من استراتيجية الدعم إلى الانخراط في الدفاع عن القدس والأقصى، مؤكداً أن شعبنا سيواصل مسيرة الدفاع عن القدس والأقصى حتى التحرير.

النائب إبراهيم المصدر



بدوره أشار النائب عن كتلة فتح البرلمانية إبراهيم المصدر، إلى أن الاحتلال يستغل الظروف العربية والدولية المنشغلة بمختلفة الأمور ويعمد لتدنيس الأقصى، منوهاً أن قادة الكيان يسعون

لتهويد القدس وطمس معالمها في ظل انشغال الإقليم بهومومه السياسية والاجتماعية. وأضاف المصدر بقوله: "شعبنا لن يكل ولن يمل وهو مستمر بالعمل من أجل تحرير الأقصى وكل التراب الفلسطيني المحتل".

النائب محمود الزهار



أما النائب محمود الزهار، فقد اعتبر أن المساس بالأقصى هو مساس بعقيدة

وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي لأخذ دورهم بفاعلية لبيان جرائم الاحتلال بحق القدس والأقصى، والضغط على الاحتلال لوقف هذه الانتهاكات المتواصلة بحق شعبنا ومقدساتنا ورفع القضايا والدعوى في المحاكم الدولية والوطنية ضد قادة الاحتلال الصهيوني لما يرتكبونه من جرائم حرب وانتهاكات مركبة بحق شعبنا ومقدساتنا والمسجد الأقصى المبارك.

تاسعاً: نطالب المملكة الأردنية الهاشمية ملكاً ومجلس أمة وحكومة ومؤسسات وشعباً بتفعيل وصايتها الدينية والتاريخية على المسجد الأقصى المبارك وحاضنته مدينة القدس والقيام بالدور المنوط بها والمطلوب منهم للدفاع عن هذا المسجد بقوة ومواجهة العدوان الصهيوني المتواصل على المسجد الأقصى المبارك وحاضنته مدينة القدس، كما نطالب جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس بتقديم الدعم المطلوب لمشاريع صمود أهلنا المرابطين والمرابطات في القدس والمسجد الأقصى المبارك.

مداخلات النواب

إسماعيل هنية



بدوره أكد إسماعيل هنية، على أن القدس تعرض لتهديدات صهيونية استراتيجية، منوهاً أن الصراع مع العدو ليس على الحدود بل هو صراع وجود. وقال: "القدس فاضحة تفضح من

يخونها ومن يطبع مع الاحتلال منذ الصليبيين إلى يومنا هذا، وكل من يحاول التطبيع وبيعها والتفريط فيها تفضح القدس".

وأشار هنية في كلمته تعليقاً على التقرير لوجود ثلاث متغيرات سيئة وهي السماح للصهاينة بأداء طقوسهم الدينية في المسجد الأقصى، معتبراً ذلك خطراً وجودياً، داعياً لتغيير هذا الواقع.

وقال: "المتغير الثاني هو تقييد حركة حراس المسجد الأقصى مما يظهر مؤشراً خطيراً على نية الاحتلال القيام بعمل ما داخل المسجد واستباحة المكان بحرية والعمل على تهميش

تفقدت مركز اختبارات المرشحين للعمل بالداخلية

لجنة الرقابة تزور هيئة القضاء العسكري وتلتقي وكيل وزارة الزراعة

بالإضافة لعقدتها جلسة استماع لوكيل وزارة الزراعة حول الأعلاف المستوردة وهموم المزارعين ومربي الدواجن، "البرلمان" تابعت جلسات وزيارات لجنة الرقابة وأعدت التقرير التالي:

زارت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان بالمجلس التشريعي رئيس هيئة القضاء العسكري وناقشت معه قضايا عديدة، كما تفقدت مركز اختبارات المرشحين الجدد للعمل بوزارة الداخلية،



زيارة القضاء العسكري

هذا وزارت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان بالمجلس التشريعي هيئة القضاء العسكري، وضم الوفد كلا من النواب: يحيى العبادسة، رئيس لجنة الرقابة، وهدى نعيم، مقرر اللجنة، ويونس أبو دقة عضو اللجنة، وكان في استقبالهم رئيس هيئة القضاء العسكري العميد د. أمين نوفل، والمدعي العام العسكري العقيد فضل الجديلي، والقاضي العسكري العقيد جمال عبد العال.

النزاهة وسيادة القانون

من ناحيته شدّد رئيس لجنة الرقابة العامة بالمجلس التشريعي النائب يحيى العبادسة، على ضرورة وأهمية مرافق القضاء وأنه إذا صلح القضاء صلحت باقي المرافق العدلية، موضحاً أن عنوان عمل لجنته هو تعزيز مبدأ النزاهة وسيادة القانون، قائلاً: "نحن نحترم استقلالية القضاء ولا نتدخل في عمله الفني مطلقاً وذلك عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث".

تطوير القضاء

بدوره أشار رئيس هيئة القضاء العسكري العميد د. أمين نوفل، إلى أن كل جهوده منصبه على تطوير القضاء العسكري، منوهاً إلى أنه عمل على إعادة هيكلة مؤسسة القضاء بما يخدم العمل والمصلحة العامة، موضحاً أنه يسعى للتطوير والتعليم والتدريب قدر المستطاع من أجل رفع كفاءة العاملين، قائلاً: "أنا وظيفتي الإشراف الإداري على المؤسسة لكنني لا أتدخل في حكم القاضي مطلقاً، وهذا عملاً بمبدأ احترام القضاة ونزاهة القضاء واستقلاليتهم".

ونوه العميد نوفل، إلى بعض الإنجازات منها: اتمام النظام المالي والإداري الجديد الخاص بالجهاز، وافتتاح وحدة طبية خاصة بالجهاز، ورفع عدد القضاة على "21" قاضياً، والسعي

إسماعيل الأشقر، ورئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة، وأعضاء اللجنتين النائب سالم سلامة والنائب يونس أبو دقة والنائب هدى نعيم.

وكان في استقبال الوفد وكيل وزارة الداخلية اللواء توفيق أبو نعيم، ومدير عام الإدارة العامة للتدريب العميد محمد خلف، ولفيف من كبار الضباط والمسؤولين بوزارة الداخلية.

بدوره قدم اللواء أبو نعيم، شرحاً وافياً عن المراحل التي يمر بها المتقدمين، موضحاً إجراءات السلامة والشفافية المتبعة من قبل وزارة الداخلية، ومؤكداً أن الوزارة اتبعت معايير النزاهة والشفافية في كل الإجراءات المتخذة بهدف التوظيف والتعيين.

من جهته أثنى وفد نواب المجلس التشريعي على الدرجة العالية من الشفافية في الإجراءات المتبعة، وكذلك اطلعوا على جانب من اختبارات اللياقة التي يتم اخضاع المتقدمين للوظائف لها، معبرين عن أملهم بأن تساهم التعيينات الجديدة في رفعة وتجويد العمل بوزارة الداخلية.

أعلاف جيدة وموثوقة، على أن تُشرف عليها وزارة الزراعة. من جهته أكد وكيل وزارة الزراعة أن وزارته تتابع المستوردين للأعلاف وتقوم بفحص كل ما يدخل لأسواق القطاع للتأكد من جودته ومنع أي أعلاف غير مطابقة لمواصفات وزارة الاقتصاد.

وأكد وجود مصانع أعلاف في غزة، لكنها لا تعمل بكامل طاقتها بسبب منافسة المنتج الإسرائيلي لها في الجودة والسعر. وتابع بقوله: "اتخذنا إجراءات لتطوير قطاع الإنتاج الحيواني بما يضمن استمرار سير القطاع ومنتجاته ومطابقتها للمواصفات الرسمية المقررة من جهات الاختصاص".

مركز اختبارات المرشحين للعمل بالداخلية إلى ذلك نظمت لجننتي الداخلية والأمن، والرقابة العامة وحقوق الانسان في المجلس التشريعي الفلسطيني زيارة تفقدية لمركز اختبارات المرشحين الجدد للعمل بوزارة الداخلية.

وضم الوفد رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب

نحو إنشاء محكمة استئناف وتعزيز هيئات المحاكم، بالإضافة لتفعيل المكتب الفني لدراسة التظلمات.

المدعي العام العسكري

من ناحيته قال المدعي العام العسكري العقيد الجديلي: "لدينا معاناة في موضوع نقص الكادر والكتابة لاسيما بعد خروج عدد من موظفي النيابة، وكذلك نقص الإمكانيات اللوجستية". داعياً لسد هذا الخلل عبر إقرار تعيينات جديدة، مؤكداً أنه تم وضع حدود واضحة وحادة للفصل بين القضايا المدنية والعسكرية، وذلك سعياً نحو النزاهة والشفافية واحقاق الحقوق.

وتلتقي وكيل وزارة الزراعة

وفي سياق منفصل اجتمع رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، مع وكيل وزارة الزراعة إبراهيم القدرة، بحضور مقرر لجنة الرقابة النائب هدى نعيم.

بدوره لفت النائب العبادسة إلى أن اللقاء يأتي في سياق استكمال النقاشات المعمقة حول الأعلاف المستوردة والمشكلات الناجمة عن ذلك، مطالباً وزارة الاقتصاد باعتماد ادخال



لجننتي الرقابة والداخلية تتفقدان مركز اختبار المرشحين للعمل بوزارة الداخلية



لجنة الرقابة لدى لقائها وكيل وزارة الزراعة

مدير عام الشرطة: سنحاسب أي شرطي يتعدى حدوده ويتجاوز القانون

لجنة الرقابة بالتشريعي تتوقع أداءً أفضل للقيادة الجديدة

زارت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان بالمجلس التشريعي مقر قيادة الشرطة الفلسطينية والتقت مع القائد الجديد للشرطة اللواء محمود صلاح، بحضور عدد من نوابه ومساعديه، وتقدم وفد النواب رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة، رافقه عضوي اللجنة النائبان: يونس أبو دقة، وهدي نعيم. وناقش الطرفان الأوضاع الأمنية في القطاع والمهام الملقى على عاتق جهاز الشرطة والعاملين فيه، واستمع النواب لشرح حول إنجازات الجهاز ومعوقات عمله.

وصرح مدير عام الشرطة أثناء اللقاء بأنه ينوي محاسبة أي شرطي يتعدى حدوده ويتجاوز القانون، في حين أكد نواب اللجنة على ضرورة العمل وفق مبدأ سيادة القانون، "البرلمان" تابعت الزيارة وأعدت التقرير التالي:



وأشار اللواء صلاح، إلى أن جهازه والعاملين فيه كافة يحترمون إنسانية المواطن، لافتاً لحرصه الشديد على خدمة المواطن وتثبيت حالة الصداقة بين الشرطة والمواطنين، مشدداً أنه يسير نحو تطوير المؤسسة على كل الأصعدة. ولفت إلى قلة أعداد العاملين بالشرطة موضحاً أن عدد أبناء الجهاز لا يساوي إلا 50% فقط من العدد المطلوب، مشدداً على أن جهازه يقدم خدمة متساوية لجميع المواطنين، ولافتاً إلى أنه سيحاسب أي شرطي أو ضابط يتعدى حدوده أو يحابي أحد على حساب أحد أو يتجاوز القانون بشكل أو بآخر.

تشريعية أو قضائية هي في حالة تنافس لخدمة المواطن، داعية لأوسع تعاون بين لجنة الرقابة والشرطة والنيابة والهيئات والمرافق القضائية المختلفة بهدف تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين وحفظ حقوقهم وممتلكاتهم الخاصة وكذلك المنجزات الوطنية.

مدير عام الشرطة

أما مدير عام الشرطة اللواء محمود صلاح، فقد أكد أنه يستكمل مسيرة سلفه اللواء تيسير البطش، مشيداً بجهوده أثناء قيادته للجهاز، ومؤكداً أن الشرطة تشكل عنواناً راقياً للبلاد بالإضافة لكونها عنواناً للقانون والتحضر والمعاملة الحسنة مع المواطنين.

من ناحيته أكد النائب يونس أبو دقة، أن الحالة غير الطبيعية والطارئة التي يعيشها المواطن في قطاع غزة تحملنا جميعاً للعمل بقدر ما نستطيع لخدمة المواطن والمحافظة على أمنه ومصالحه، مستبشراً خيراً بالقيادة الجديدة للجهاز، وداعياً الجهات الرسمية والأهلية للتعاون وتظافر الجهود من أجل توفير الحماية والخدمة والأمن للمواطنين.

من طرفها شددت النائب هدي نعيم، على أن علاقة لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالمجلس التشريعي مع الشرطة الفلسطينية هي علاقة تكاملية، منوهة أن جميع مؤسسات ومكونات النظام السياسي سواء كانت تنفيذية أم

لجنة الرقابة العامة

بدوره عبر رئيس لجنة الرقابة بالتشريعي النائب يحيى العبادسة، عن ارتياح لجنته للتدويرات الإدارية الأخيرة التي تمت بالأجهزة الأمنية في قطاع غزة، مشيداً بخبرات القادة الجدد للأجهزة وخاصة مدير عام الشرطة، متوقعاً أداءً أفضل في ظل الإدارة الجديدة للجهاز.

وأشار العبادسة، إلى أهمية مبدأ سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء، مبيّناً أن قطاع غزة يعيش في حالة طارئة وغاية في التعقيد، مقدراً الجهود المبذولة من قبل جهاز الشرطة ومنتسبيه وقياداته كافة.

اطلعوا على الاستعدادات لفصل الشتاء

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تلتقي بلديات المحافظة الوسطى



اللازمة قبيل فصل الشتاء. وفي نهاية اللقاء أكد النائب أبو راس، على أن هموم ومشاكل جميع البلديات هي محل دراسة واهتمام المجلس التشريعي الفلسطيني، واعدت بنقل تلك المعوقات والمشاكل إلى المجلس، والعمل مع كل الجهات ذات الاختصاص للوقوف إلى جانب البلديات.

الخدمات المقدمة. بدورهم استعرضوا رؤساء البلديات أهم المشاكل التي تعاني منها بلدياتهم والتي تتمركز معظمها في قلة الإمكانيات والموارد المالية، وكذلك تهالك المعدات والسيارات المملوكة للبلديات، منوهين إلى أن بلدياتهم قد أتمت كل الاستعدادات والإجراءات

وبلدية وادي غزة. وبين النائب أبو راس، أن اللقاء برؤساء البلديات في المحافظة الوسطى يهدف إلى الاستماع لأهم المعوقات التي تواجه عمل البلديات والبحث عن آليات إيجاد حلول، والارتقاء بعملها بما يخدم مصلحة المواطنين، وتقديم أفضل خدمة لهم، وتحسين

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي لقاء مع رؤساء بلديات المحافظة الوسطى بمقر بلدية دير البلح، بحضور مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، والنائب سالم سلامة. وشارك في اللقاء رؤساء بلديات، دير البلح، الزوايدة، النصيرات، المغازي، البريج، وادي السلخا، الزهراء،



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

حريات وانتخابات

لا شك أن المواقف السياسية للسلطة في الضفة الغربية المحتلة هي مواقف متذبذبة بل متراجعة ومتضاربة، تصدر المشهد السياسي بالضفة في الآونة الأخيرة توجهين متضادين تماما، فمن ناحية أعلن رئيس المنظمة والسلطة "أبو مازن" في خطابه الأخير الذي ألقاه بالجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المنصرم أنه يعترض إجراء انتخابات عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

بطبيعة الحال الانتخابات هي تحقيق لمبادئ الديمقراطية وحرية الاختيار وإرسال لحالة متقدمة من الحريات العامة وهي أمور تحظى بتأييد الكل الفلسطيني، غير أنه مشكوك في إمكانية إجراءها عملياً وتنفيذياً على أرض الواقع في الضفة والقطاع بفعل الانقسام، وفي مدينة القدس بفعل الاحتلال، فعلى ماذا تراهن السلطة إذن؟ ولماذا يعلن رئيسها من على أكبر محفل دولي عزمه تنظيم تلك الانتخابات؟ وما هدفه من ذلك؟ كلها أسئلة مشروعة لا يكاد المواطن يجد لها إجابة منطقية شافية.

وفي ظل تغني السلطة بإجراء الانتخابات يلجأ بعض مؤسساتها في الضفة للسطو على الحريات العامة ومصادرتها عبر قرار حجب "59" موقعا إعلامياً من المواقع المؤثرة والمتميزة في مدرسة الاعلام الفلسطيني، في خطوة مستهجنة من قبل المجتمع الفلسطيني وخاصة القطاع الإعلامي والصحفي والعاملين بحقل حقوق الانسان كذلك.

إن المحافظة على الحريات العامة وصيانتها والاهتمام بها لهو من صميم عمل السلطات المسؤولة والجهات الرسمية، غير أن الواقع في الضفة الغربية هو شيء آخر تماماً.

تقرير حالة الحريات العامة في الضفة الغربية المحتلة والصادر عن شبكة المنظمات الأهلية بداية العام الجاري يمكن اعتباره من المفارقات العجيبة التي تدل على انهيار الحريات العامة بالضفة الغربية المحتلة، وقد أورد التقرير المذكور عدة حالات وأوجه دلال بها على تغول السلطة التنفيذية بالضفة الغربية على الحريات العامة.

ولو أردنا تتبع حالة الحريات لوجدنا أن السلطة لم تفعل شيئا من شأنه مجابهة إجراءات الاحتلال في الضفة وخاصة في القدس، وهي أي السلطة التنفيذية لم تحترم مجلس القضاء الأعلى ولم تتح أمام القضاة إكراهية التعبير عن آرائهم بحرية وذلك إعمالاً للقانون الأساسي، وعملاً بالموثيق الدولية التي انضمت لها السلطة في وقت سابق من الآن.

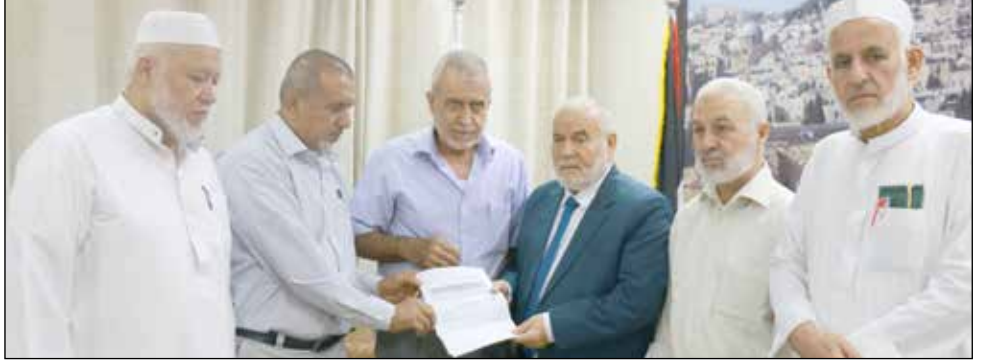
انظروا لإجراءات السلطة بحق البرلمان الفلسطيني المنتخب بشكل حر ونزيه وديمقراطي حيث منعت السلطة أعضائه من غير لونها السياسي من ممارسة أعمالهم النيابية والبرلمانية ومهامهم الرقابية على أداء السلطة التنفيذية، بل وتعاونت ونسقت مع الاحتلال لتغيبهم في السجون ونزعهم من أوساطهم الاجتماعية ومحيطهم الانتخابي حتى لا يكونوا مؤثرين في الرأي العام الفلسطيني، ومؤخراً أقدمت السلطة على حل البرلمان في خطوة مستهجنة وطنياً وغير قانونية من الناحية الدستورية.

حالة الفساد المستشري في الأجهزة الأمنية في الضفة والمؤسسات الحكومية والمرافق العدلية والقضائية كلها مؤشرات سلبية تدل على تراجع الحريات العامة بالضفة الغربية.

ويكمن الحل في افساح المجال أمام المصالحة الوطنية أولاً وبالتالي إعادة اللحمة الوطنية لجناحي الوطن، ثم إجراء الانتخابات العامة بشكل متزامن، والمضي قدماً في توحيد المؤسسات الوطنية وتكريس الشراكة الوطنية وتوحيد النظام السياسي في سياق رؤية وطنية تجمع عليها الأغلبية الفلسطينية وبذلك نحظى باحترام الأمم والشعوب التي لطالما هاجمت فرقنا وانقسامنا.

طالب الملك سلمان بالإفراج عنهم

التشريعي يستقبل ممثلي عائلات المعتقلين بالسعودية



بدوره ناشد الدكتور بحر، الملك سلمان بن عبد العزيز، بضرورة الإفراج عنهم سيما أنهم لم يخالفوا القوانين السعودية، موضحاً أن بعضهم يعيش في المملكة منذ عشرات السنوات دون أن تسجل بحقهم أي مخالفة تذكر. وأشار بحر، في حديثه أن الدكتور محمد صالح الخضري، معتقل بالسعودية منذ عدة شهور رغم أنه تجاوز الثمانين من عمره ويعاني من عدة أمراض مزمنة، داعياً السلطات السعودية للإفراج عنه بشكل عاجل نظراً لمرضه وسنه وحالته الإنسانية، كما دعا للإفراج عن كل المعتقلين السياسيين بالمملكة السعودية، منوهاً أنه سيخاطب جهات الاختصاص بالسعودية للمساعدة في الإفراج عنهم.

الجدير ذكره أن المملكة السعودية تعتقل في سجونها قرابة "60" شخصية فلسطينية ممن كانوا يقيمون على أراضيها منذ سنوات وترفض الإفراج عنهم ولا تسمح بزيارتهم.

استقبل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، مؤخراً في مكتبه وفداً يمثل عائلات المعتقلين الفلسطينيين في المملكة العربية السعودية، وتقدم الوفد الدكتور عبد الماجد الخضري، شقيق الدكتور محمد صالح الخضري المعتقل بالسعودية منذ بضعة شهور، هذا وحضر اللقاء كلا من النواب: يونس الأسطل، محمد فرج الغول، مروان أبو راس، وأحمد أبو حلبية، وأمين عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون. بدوره أوضح الدكتور الخضري، أن المملكة العربية السعودية تعتقل العشرات من الفلسطينيين بسجونها المختلفة والمنتشرة في شتى أنحاء المملكة، وأن هناك تجمعاً يضم ممثلين عن عائلاتهم تمت بلورته، لافتاً إلى أن التجمع ينوي تنظيم العديد من الفعاليات الشعبية، والوقفات الاحتجاجية أمام المؤسسات الحقوقية والدولية بهدف تنبيه الرأي العام لمأساتهم المستمرة منذ شهور، مناشدة السلطات السعودية بضرورة الإفراج عنهم.

التشريعي يزور عائلة مسيحية تعرضت

للسطو ويدعو لمعاقبة الجناة بالسرعة الممكنة



زار النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، والنائب هدى نعيم، وعائلة الصوري، التي تعرض منزلها لعملية سطو بهدف السرقة.

واستنكر بحر، أثناء زيارة العائلة في مستشفى الشفاء بمدينة غزة حيث يخضع الزوجان الصوري لتلقي العلاج، عملية السطو ووصفها بالجريمة، مطالباً وزارة الداخلية باستكمال الإجراءات القانونية لينال المجرم عقابه وفقاً للقانون، مشيداً بسرعة كشف المباحث الجنائية لخيوط الجريمة والقاء القبض على المتهمين، لافتاً لطبيعة العلاقة القوية مع الاخوة المسيحيين.

بدورها تقدمت عائلة الصوري، على لسان أحد وجهاءها بالشكر لرئاسة المجلس التشريعي على ما وصفه باللفتة الكريمة بزيارة الزوجين المسنين المصابين جراء عملية السطو، معتبراً الزيارة بمثابة إشارة إيجابية يبرق بها المجلس التشريعي تجاه الاخوة المسيحيين وعموم العائلات

الفلسطينية التي في قطاع غزة. الجدير ذكره أن عائلة "الصوري" التي تسكن في حي الصبرة وسط مدينة غزة كانت قد تعرضت لحادثة سطو، وقام الجناة بسرقة مصاغ ذهبي ومبلغ من المال، ونجم عن ذلك إصابة المواطن برنان الصوري "75" عاماً، وزوجته نازك الصوري "58" عاماً، حيث اعتدى عليهما الجناة بالضرب واصابوهما بعدة كسور، وقد ألت الشرطة القبض على الجناة وجاري استكمال الإجراءات القانونية بحقهم.



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحود أحمد جهاد سويدان

■ تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN